

التأخر الدراسي و اھتراتيبية المدرسة الجزائرية في علاجه

ليلى محمدي و إبراهيم بلعادي
جامعة باجي مختار - عنابة
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

المخلص:

تعتبر ظاهرة التأخر الدراسي من المشكلات الخطيرة التي تعاني منها المؤسسات التربوية لما لها من انعكاسات سلبية على الفرد و المجتمع إذ كانت و لاتزال محل اهتمام العديد من الباحثين إذ تم تناولها بالدراسة والتحليل من جوانب مختلفة، سواء من حيث تحديد مفهومها أو من حيث البحث عن استراتيجيات لعلاجها . لذلك سنحاول في هذا المقال تحديد مفهوم التأخر الدراسي و المفاهيم المرتبطة به، ثم التطرق لاستراتيجية المدرسة الجزائرية في علاجه.

الكلمات المفتاحية: التأخر الدراسي، الإعادة، استراتيجية المدرسة الجزائرية، اللاتكيف المدرسي.

Résumé :

L'échec scolaire est un problème qui touche plusieurs établissements. Il a un impact négatif sur l'individu et la société. Il était le centre d'intérêt des chercheurs et reste encore. Ils l'ont défini et cherché ses facteurs pour le résoudre.

A partir de ces constatations nous proposons dans cet article de : définir d'abord le concept de l'échec scolaire et certains concepts qui y sont liés. Ensuite ; nous aborderons ses facteurs sociaux à travers une analyse sur le terrain de ce problème. Enfin ; nous exposerons les stratégies de l'école algérienne pour le résoudre.

Mots clés : Echec scolaire, redouble, stratégie des écoles algériennes, inadadaptation scolaire.

مقدمة:

إن نجاح أي نظام تربوي يقاس بمدى نجاح التلميذ في مساره الدراسي، هذا ما تسعى إليه المنظومة التربوية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من خلال سلسلة متتالية من الإصلاحات التربوية التي مست جوانب مختلفة، انطلاقا من جزأرة التعليم وتعريبه وكذلك الاهتمام بالمدرس من حيث تكوينه علميا و بيداغوجيا ليكون مؤهلا للقيام بواجبه التعليمي، و كذلك المناهج

الدراسية حيث تم بناء برامج تعليمية جديدة سواء من حيث الأهداف أو المضامين أو الوسائل والطرق⁽¹⁾، كذلك هيكلية التعليم بكل مستوياته، الكتاب المدرسي شكلا ومضمونا، التوقيت المدرسي... الخ.

كل هذه الإصلاحات حاولت الارتقاء بالمدرسة وجعلها قادرة على تنشئة التلميذ تنشئة سليمة تجعل منه فردا فاعلا وناجحا في مجتمعه ومواكبا لتطورات عصره، ولتحقيق ذلك لا بد لها من تجاوز العديد من الممارسات المنتشرة في الوسط المدرسي، كمشكلة التغيب من المدرسة، التسرب المدرسي، السلوك العدواني والعنف في الوسط المدرسي، العزلة، السلوك الشاذ والانحراف، الغش، التدخين وتعاطي المخدرات، شغل وقت الفراغ، أيضا مشكلة التأخر الدراسي التي بالرغم من التطور الذي عرفه قطاع التربية والتعليم، وبالرغم من الإصلاحات المختلفة التي أدخلت عليه إلا أنها مازالت تظهر بشكل ملفت للانتباه.

فهي لا تزال من المشكلات الأكثر شيوعا والتي تشكل خطرا على مستقبل التلميذ لما لها من انعكاسات سلبية مختلفة حيث يعاني التلاميذ المتأخرين دراسيا من مشكلات سلوكية واضطرابات نفسية متعددة كظهور مشاعر الإحباط والاتجاه نحو التسرب والانحراف وغيرها من الظواهر السلبية⁽²⁾.

فظاهرة التأخر الدراسي ترتبط بجملة من العوامل منها عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وعوامل ذاتية ترتبط بالتلميذ في حد ذاته، وأخرى تربوية تتعلق بالوسط المدرسي، والاهتمام بظاهرة التأخر الدراسي لا يتوقف على عواملها فقط بل يتعداه إلى البحث عن طرق لعلاجها أو التقليل من حدتها،

ويتعدد عوامل الظاهرة تعددت طرق علاجها، وفي ظل هذا الاختلاف فالسؤال المطروح:

ماهي استراتيجية المدرسة الجزائرية في علاج التأخر الدراسي؟

أولاً: تحديد المفاهيم:

1.التأخر الدراسي اصطلاحاً:

تعريف " نضال عبد اللطيف برهم ": " يعد التلميذ متأخر دراسياً إذا كانت كمية التحصيل الدراسي أقل لمثل من هم في عمره الزمني، وهذه المشكلة من أهم المشكلات الدراسية شيوعاً، أو لعلها أهم ما يشغل التلاميذ والآباء والمعلمين وهي مشكلة عجز الطفل عن السير في دراسته بطريقة طبيعية، وينشأ ذلك عادة نتيجة مطالبة الطفل بالعمل في مستوى يفوق قدرته وطاقته"⁽⁴⁾.

أما العالم الانجليزي "بيرت " فيرى بأن التأخر الدراسي يشمل: "جميع الأطفال الذين لا يطبقون وهم في سن الدراسة أداء الأعمال المطلوبة من الصف الذي يقع دونهم مباشرة"⁽⁵⁾.

نلاحظ أن هذين التعريفين ربطا التأخر الدراسي بالعجز أي عجز التلميذ عن تحقيق مستوى دراسي يؤهله للنجاح.

تعريف " جابر عبد الحميد " و " مصطفى قاضي": "التأخر دراسياً يقصد به الشخص الذي ينخفض مستواه التحصيلي عن إخوانه من نفس عمره، بمعنى أن التلميذ الذي يحصل على نتائج ضعيفة مقارنة مع زملائه الذين هم في نفس عمره الزمني يعد متأخراً دراسياً"⁽⁶⁾.

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن التأخر الدراسي هو ظاهرة نسبية، فهي تظهر من خلال مقارنة التلميذ المتأخر دراسيا بزملائه في الصف الدراسي .

تعريف " و فيق صفوت مختار " : " التأخر الدراسي هو ضعف التلميذ في مادة أو مواد دراسية، ضعفا يؤدي إلى قصوره عن بلوغ المرحلة التعليمية، أو الفقرة الدراسية نفسها التي بلغها أقرانه وأترابه" (7).

كما يعرف التأخر الدراسي كذلك ب: "أن يكون المستوى التحصيلي للتلميذ مثلا أقل من المتوسط العام لزملائه في الفصل أو الصف الدراسي، أو قد يكون مستواه التحصيلي في مادة فقط كالرياضيات أو الرسم أقل من المتوسط" (8).

من خلال هذين التعريفين يتضح لنا أن هناك نوعان للتأخر الدراسي تأخر عام وتأخر في بعض المواد فقط، فالتأخر الدراسي حسب هذين التعريفين يحدد على أساس ارتفاع أو انخفاض المستوى التحصيلي في مادة أو عدة مواد دراسية.

كما يعرفه " عبد الرحمان العيسوي " بأنه: " هو حالة تأخر أو تخلف أو نقص أو عدم اكتمال النمو التحصيلي نتيجة لعوامل عقلية، أو جسمية، أو اجتماعية، أو انفعالية بحيث تنخفض نسبة التحصيل دون المستوى العادي أو المتوسط " (9).

نلاحظ أن هذا التعريف حدد التأخر الدراسي استنادا إلى عوامل اجتماعية ونفسية وأخرى ذاتية، ولكنه استبعد العوامل التربوية التي يمكن أن تساهم هي كذلك في حدوث هذه الظاهرة.

وبهدف التعمق أكثر في معرفة التأخر الدراسي فمن الواجب التعرض إلى المفاهيم المرتبطة به، على حد تعبير " فرنسين بيست " المصطلحات المستخدمة لوصف وتغطية التأخر الدراسي في آن واحد كثيرة جدا: الفشل المدرسي، النقص العقلي، نقص التركيز، عدم التمدرس، صعوبات التعليم ، أو الصعوبات الكثيرة، الرسوب، رفض المدرسة، التلميذ الضعيف، قليل الموهبة... وودون شك القائمة غير منتهية "(10).

وقد اخترنا التعرض إلى أربعة (4) مفاهيم أساسية وهي: التخلف الدراسي، الإعادة، الفشل المدرسي، اللاتكيف المدرسي.

1. التخلف الدراسي:

تعرفه " هدى برادة " كما يلي: " إن حالة التخلف أو النقص في التحصيل يعود لعوامل عدة، إما أن تكون عقلية أو جسمية، أو انفعالية، أ وجماعية أو مجتمعية، وفي بعض الأحيان في تلميذ واحد بحيث تتخفف نسبة التحصيل دون المستوى العادي "(11).

من خلال هذين التعريفين نلاحظ أن التخلف الدراسي هو التأخر الدراسي إنما الاختلاف فقط يكمن في اللفظ المستعمل، هذا أمر ملاحظ ومتعارف عليه في مختلف البحوث العلمية.

ويعرف " صالح علي شحادة عبد الله "، التخلف الدراسي بأنه: " المتخلف دراسيا هو تأخر في التحصيل عن متوسط الأقران، وهذا يعتبر عجزا مؤقتا وله أصوله وعوامله الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية والثقافية "(12).

ب. الإعادة:

وهي مفهوم يشير إلى التلاميذ الذين يبقون في نفس القسم أو المستوى في الوقت الذي يكون فيه المسار العادي هو الارتقاء إلى المستوى الأعلى أو إنهاء الدراسة⁽¹³⁾.

كما تعرفها " سميرة أحمد " بأنها: " تعني رسوب التلميذ في السنة الدراسية لعدم اتفاقية الحد الأدنى من المهارات والمعارف المتوقع اكتسابها في هذه السنة وبذلك يعيد نفس السنة الدراسية"⁽¹⁴⁾.

من خلال هذين التعريفين نلاحظ أن هذا المفهوم يرتبط ارتباطا كبيرا بمفهوم التأخر الدراسي، بحيث أن كل معيد هو متأخر دراسيا، لكن في بعض الأحيان قد نجد بعض التلاميذ متأخرين دراسيا ولكنهم ليسوا معيدين، وهذا ما يظهر لدى بعض التلاميذ الذين يعانون من تأخر في بعض المواد دون أخرى، كالمواد العلمية مثلا، في حين أنهم متفوقين في مواد أخرى وهذا ما يمكنهم من مواصلة دراستهم مع بعض الصعوبة لكن دون إعادة؛ لأن تأخرهم جزئي في بعض المواد فقط وليس عام؛ لأن التأخر الدراسي العام يؤدي بالتلميذ إلى الإعادة، وبالتالي يصبح كل معيد هو متأخر دراسيا.

ج. الفشل الدراسي:

" يطلق هذا المصطلح على النتائج السلبية التي يحصل عليها المتعلم خلال مساره الدراسي، سواء كان ذلك عبر الإمتحانات الفصلية، أو الإمتحانات الانتقائية الجزائرية الرسمية، فكلما أخفق المتعلم في الحصول على النتائج المنتظرة سمي ذلك فشلا"⁽¹⁵⁾.

التلميذ الفاشل دراسيا: " هو التلميذ الذي يكون تحصيله أقل ما يتطلبه المستوى القانوني لقسمه، أو لمعايير الإمتحانات (الشهادات) التي يحضرها"⁽¹⁶⁾.

كما يعرف الفشل المدرسي كذلك بأنه: " الفشل المدرسي يصبح عبارة عن هشاشة في القدرات الذهنية للطفل، وتشرذم في طريقة تفكيره، وترافق هذا مع إعاقة في قدراته العقلية مقارنة بمعدلات قدرات الأطفال العاديين من نفس العمر"⁽¹⁷⁾.

بعد عرضنا لهذه التعاريف المتعددة حول مفهوم الفشل المدرسي يتبين لنا أن هذا المفهوم يرتبط بمفهوم التأخر الدراسي في حالات دون أخرى، حيث يمكن القول أن كل متسرب من المدرسة هو بالضرورة فاشل دراسيا لكن لا يمكن القول أن كل متأخر دراسيا فاشل بالضرورة، ولا يمكن القول أن كل متأخر دراسيا هو بالضرورة معيد؛ لأنه يمكن تدارك التأخر الدراسي، ويمكن أن يصبح التلميذ المتأخر دراسيا متفوق، فالفشل الدراسي أوسع من التأخر الدراسي، فالتلاميذ الفاشلين دراسيا قد يكونوا متسربين وقد يكونوا معيدين، وقد يكونوا في بعض الأحيان متأخرين دراسيا، إذا لم يتم علاج التأخر الدراسي.

د. اللاتكيف المدرسي:

كما يعرف عدم التكيف المدرسي بأنه: " الطالب غير المتكيف، هو الطالب الذي لا يتقدم أبدا، أي الذي لا يكتسب المعلومات والمعارف المقدمة إليه والتي تعطى عادة لطفل من نفس العمر وهذا يعني وجود صعوبة تمنع الطالب عن هضم العملية التعليمية"⁽¹⁸⁾.

من خلال هذا التعريف نستنتج أن اللاتكيف المدرسي أوسع من التأخر الدراسي فهو يشمل ظاهرة التأخر الدراسي، وظواهر أخرى، فالتلميذ غير المتكيف دراسيا، قد يكون تلميذا عدوانيا، وقد يكون كثير التغيب، وقد يكون مشاغبا، أو انطوائيا، وقد يكون متأخر دراسيا كذلك، فاللاتكيف المدرسي لا يقتصر على التلميذ المتأخر دراسيا فحسب، بل يطلق على فئات أخرى من التلاميذ.

3. المفهوم الإجرائي للتأخر الدراسي:

التأخر الدراسي هو ظاهرة تعرفها المدرسة، حيث تشير إلى فئة من التلاميذ الذين تكون الدرجات التي يتحصلون عليها في الاختبارات المقررة سنويا منخفضة، مما يجعل تحصيلهم الدراسي منخفضا عن زملائهم في نفس الصف الدراسي، بحيث لا يؤهلهم هذا المستوى التحصيلي إلى الانتقال إلى سنة دراسية جديدة فيعيد التلميذ نفس السنة الدراسية مرة أو أكثر، وهذا ما يجعلهم يتابعون دراستهم في صفوف يكبرون أفرادها في السن.

والاهتمام بظاهرة التأخر الدراسي لا يتوقف على دراسة طبيعتها فقط بل يتعداها إلى البحث عن حلول لعلاجها فعلم النفس يجعل منها ظاهرة نفسية، فكان من بين طرق العلاج هو ضرورة التكفل بالتلميذ المتأخر دراسيا في أقسام خاصة لهذا الغرض، أما علم التربية فيرى أنها ظاهرة تربوية، وكان العلاج ينصب حول أهمية دور مستشاري التوجيه ودور الفاعلين التربويين في كفافها. بل نجد أن هناك من أدخلها دائرة العلوم الطبية، وشخصت على أنها مرض يصيب التلميذ، وبالتالي أصبحت تعالج على أنها حالة مرضية لها أعراض يعبر عليها بمصطلحات طبية و في ضل هذا الاختلاف نتساءل عن آليات المدرسة الجزائرية في علاجها، وهذا ما سنطرحه في العنصر الآتي.

ثانيا: طريقة المدرسة في علاج التأخر الدراسي:

تعتبر فئة المتأخرين دراسيا شريحة لها وزن معتبر في المجتمع بصفة عامة وفي المدرسة بصفة خاصة لذا حاولت المدرسة الجزائرية الاهتمام بهذه الفئة، حيث تم التكفل بالتلاميذ الراسبين في السنة التاسعة أساسي للسنة الدراسية 2006/2005 والذين قدر عددهم 6 آلاف نقل أعمارهم عن 16 سنة في إطار " برنامج بيداغوجي خاص" وهذا الإجراء ليس الأول من نوعه بل تمت تجربته سابقا على الطورين الابتدائي والثانوي⁽¹⁹⁾.

فالمدرسة الجزائرية تقوم بعلاج التأخر الدراسي وذلك من خلال آليات متعددة يتمحور بعضها في دور المعلم، والبعض الآخر يتعلق بالتشريعات المرتبطة بالمنظومة التربوية، وجزء منه يرتبط بالخدمات المدرسية المقدمة للتلميذ المتأخر دراسيا.

1. دور المعلم في علاج التأخر الدراسي:

للمعلم دور كبير في علاج حالات التأخر الدراسي خاصة إذا كانت المدرسة تفتقر إلى أخصائي اجتماعي مدرسي، أو مرشد تربوي، كما أن دور مستشار التوجيه في المدرسة الجزائرية يكاد ينحصر في توجيه التلميذ إلى اختيار التخصص المناسب فحسب، وذلك لعدة اعتبارات من بينها شساعة المقاطعة التي يعمل بها و ما ينجر عنها من كم هائل من التلاميذ وبالتالي لا يستطيع متابعة كل تلميذ على حدا، لذلك فالمعلم في المدرسة الجزائرية⁽²⁰⁾ يقوم بدوره كمدرس، كما يحل محل الأخصائي الاجتماعي أو المرشد الطلابي، فالمعلم بصفة عامة يلعب أدوارا متشابهة ومتداخلة فيما بينها، فهو خبيرا ومتخصصا تعليميا، إذ يخطط للتعليم ويرشده ويقومه، وهذا الدور يعد دورا جوهريا له لذلك فهو يضع القرارات المناسبة حول ماذا يعلم وما هي

الأدوات التعليمية المستخدمة واللازمة لعملية التدريس، وما طريقة التدريس التي تناسب المحتوى المختار ويستحسنها التلميذ.

ونظرا لأهمية التكوين البيداغوجي للأساتذة فقد تم في إطار مخطط العمل لوزارة التربية الوطنية إعداد جهاز للتكوين المدرسي وأسلاك التأطير البيداغوجي والإداري لتحسين مستواهم، وذلك بهدف تنمية مختلف مستويات التعليم وتحسينها. حيث أنه بغض النظر عن قضية وجاهة البرامج الدراسية وتحسين الوسائل البيداغوجية الجديدة، خاصة الكتب المدرسية، فإن وضع نظام جديد للتكوين أكثر نجاعة حيز التنفيذ قد أصبح ضرورة ملحة، أكثر من أي وقت مضى، بحكم أنه يكتسي استراتيجية في عملية التحول النوعي للمدرسة الجزائرية.

إذا فالحد من حالات التأخر الدراسي أو التقليل منها يتطلب تكويننا بيداغوجيا جيدا للأساتذة، ويتبع المعلم لعلاج حالات التأخر الدراسي طرق متعددة منها:

أ. التقويم المستمر:

إن التقويم عنصر أساسي في نجاح أي عمل خاصة في مجال التربية والتعليم حيث أن "كل ما يتم تعليمه ينبغي تقييمه، وما لا يمكن تقييمه لا يستحق تعليمه" (21).

إذا يعرف التقويم بأنه "تحديد مدى ما بلغنا من نجاح في تحقيق الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها بحيث يكون عوننا لنا على تحديد المشكلات وتشخيص الأوضاع ومعرفة العقبات والمعوقات قصد تحسين العملية، ورفع مستواها وتحقيق أهدافها" (22).

لذلك يقوم المعلم بعملية تقويم مستمرة لمجهودات التلاميذ وذلك باستخدام آليات متعددة تتمثل في الاختبارات المتنوعة، الفروض والواجبات المنزلية، إجراء البحوث، المراقبة المستمرة لسلوك التلاميذ داخل القسم، ومن خلال عمليات التقويم هذه يحسب معدل الانتقال من سنة إلى أخرى، حيث يكون معدل الانتقال في جميع المستويات بمعدل لا يقل على 10 من 20 في المعدل السنوي، وبواسطة هذه العملية يميز المعلم بين المتفوقين، والمتخلفين دراسياً، كما يستطيع معرفة إلى أي حد استطاع التلاميذ الاستفادة من عملية التعلم المدرسية، كما يعرف كذلك نواحي النقص المختلفة التي يعانيها التلاميذ، وعملية التقويم تحفز التلميذ وتشجعه في ميدان التعليم، وذلك بإعطائه فكرة واضحة عن مدى تقدمه وتأخره في مختلف الميادين فإذا ما أحس أن عمله يقوم، فإنه يسعى دائماً أن يكون سلوكه في الاتجاه القويم⁽²³⁾.

ب. النصح والتوجيه:

بما أن التلميذ يمر بتغيرات سريعة تؤدي إلى اختلاف في النمو الانفعالي والاجتماعي وصعوبة التكيف مع الأسرة والمجتمع المحيط، فالمدرسة تعمل على حمايته من الأزمات والتوترات وخبرات الفشل والإحباط إذ توفر له الحنان والرعاية والشعور بالانتماء، حيث يقوم المعلم بتوجيه التلاميذ المتأخرين دراسياً ونصحهم باتباع الأساليب المناسبة لتحسين مستواهم، وتبصيرهم بخطورة تأخرهم الدراسي، وبالآثار السلبية التي تتجم عليه والتي تنعكس على مستقبلهم وتضر بهم، ومن خلال عملية النصح والتوجيه ينمي المعلم لدى التلاميذ المتأخرين دراسياً الاتجاهات الإيجابية نحو التعليم ويحبب إليهم العملية التعليمية، وهذا من شأنه أن ينمي الحوافز المختلفة للتلميذ

ويجعله يسعى للتغلب على مختلف الصعاب التي تحول دون تحقيق المستوى الدراسي الجيد للتلاميذ وتفادي التأخر الدراسي.

ج. الدروس التدميمية:

وهي حصص إضافية تخص بعض المواد الدراسية لرفع وتدعيم المستوى التعليمي للتلميذ خاصة المواد العلمية كالرياضيات، الفيزياء، يقدمها الأساتذة لصالح التلاميذ المتأخرين دراسيا المقبلين على اجتياز الإمتحانات الرسمية فقط ولا تخص بقية التلاميذ المتأخرين في المستويات الأخرى ما دون ذلك.

2. المعالجة التشريعية للتأخر الدراسي:

تصدر سنويا عن وزارة التربية نصوص مختلفة في شكل قرارات ومناشير الهدف منها هو توفير الإطار التنظيمي لقطاع التربية من مختلف جوانبه التربوية، وقد عمل المشرع الجزائري على معالجة هذه الظاهرة من خلال بعض الإجراءات وإن من أهم هذه التشريعات والحلول ما يأتي:

أ. الاستدراك:

هناك عدة مناشير تنص على إدراج الاستدراك ضمن التعليم الأساسي، حيث أن الاستدراك هو نشاط تربوي موجه لفئة قليلة من التلاميذ الذين يعانون عجزا دراسيا وهذا للحد من الصعوبات المدرسية التي قد تعرقل مسارهم الدراسي، وتعرقل مردود التعليم ونجاعة العملية التربوية بصفة عامة، فحصة الاستدراك عبارة عن دعم يتم داخل القسم يتمثل في إعطاء التلميذ المتأخر دراسيا دروسا إضافية لتعويضه عما فاتته منها أو قد يتم فيها مراجعة الأسس الأولى التي كان قد تلقاها بصورة رديئة، وتخصص للاستدراك مدة معينة خلال الأسبوع⁽²⁴⁾.

ب. الرسوب:

بالرغم من أن النصوص الأساسية، تؤكد على الاستدراك كوسيلة لمعالجة التأخر الدراسي، إلا أن العلاج التقليدي والمتمثل في إعادة السنة لا يزال قائماً، وهذا ما ينص عليه المنشور الوزاري رقم 141 المؤرخ في 1988/05/29، ولقد كان المقياس المعمول به سابقاً للانتقال من سنة لأخرى، هو أن يؤخذ من كل قسم دراسي ما نسبة 85% من التلاميذ، ونقلهم إلى المستوى الأعلى أما البقية فتعرض إلى الرسوب، وهذا من أجل مراعاة إمكانيات وقدرات المدرسة الاستيعابية دون الاهتمام بإمكانيات التلميذ.

وهذا ما جعل المختصين يعيدون النظر فيه نظراً للسلبات الناتجة عنه والمتمثلة خاصة في أن معظم التلاميذ لا تمكنهم قدراتهم الحقيقية من النجاح لأنهم ضمن هذه النسبة المحددة، ولقد تم بالفعل ابتداءً من السنة الدراسية 1990/89 إدراج قانون جديد ينص على أنه من يتحصل على معدل 10 أو ما فوقها يمنح له النجاح في حين يتعرض للرسوب كل تلميذ تحصل على أقل من هذا، هذا ما يؤكد أيضاً المنشور الوزاري رقم 26 المؤرخ في 2005/03/15 وكذلك المنشور الوزاري رقم 2039 المؤرخ في 2005/03/15 حيث ينص على أن الانتقال في جميع المستويات بمعدل لا يقل عن 10 من 20 في المعدل السنوي.

وتبقى النصوص التنظيمية الموجهة للتلاميذ المتأخرين دراسياً قليلة جداً وهذا ما اتضح من خلال دراستنا الميدانية حيث أكد الفاعلون التربويون وجود نقص كبير في النصوص التنظيمية المتعلقة بعلاج حالات التأخر الدراسي⁽²⁵⁾.

ورغم أهمية الإجراءات المتبعة لعلاج التأخر الدراسي سواء كانت تتمثل في النصح والتوجيه، أو الدروس التوعيمية، أو الاستدراك فإنها تتفاوت في استعمالها من أستاذ لآخر.

فتعامل الأستاذ مع التلاميذ يعني تعامله مع فئات اجتماعية متعددة، حيث يتعامل مع المتفوق دراسيا، ومع المتأخر دراسيا لذلك يجب أن يكون معدا نظريا وعمليا، لذا فالتكوين البيداغوجي الجيد للمعلم مهم جدا في التعامل مع التلاميذ خاصة المتخلفين دراسيا.

3. الخدمات المدرسية المقدمة لعلاج التأخر الدراسي:

لا تتوفر المدرسة على خدمات خاصة معينة للتلاميذ المتأخرين دراسيا وانما هذه الخدمات تشمل جميع التلاميذ على السواء.

ا. المساعدات المادية:

تتمثل في إعارة الكتب المدرسية لكل التلاميذ المحتاجين، وتأمين وجبات غذائية لكل التلاميذ القاطنين بعيدا عن المؤسسة.

ب. الخدمات الثقافية التربوية:

وتتمثل في إلزام التلاميذ بحضور حصص الاستدراك كذلك حثهم على الانخراط في النوادي المدرسية الثقافية والرياضية كنادي الرسم والموسيقى.

ج. الخدمات الصحية:

تتمثل في إجراء فحص طبي شامل لدى طبيب الصحة المدرسية في بداية كل موسم دراسي وذلك لمساعدتهم على توفير الظروف الملائمة لتحقيق التمدرس الجيد.

د. الاتصال بالأولياء و التعاون معهم:

تتصل المدرسة بأولياء التلاميذ المتأخرين دراسيا في نهاية كل فصل دراسي، وذلك من خلال استدعائهم لحضور مجالس الأولياء، يتم التحاور معهم وحثهم على متابعة أبنائهم، كما تعمل على اطلاعهم على دفتر المراسلة لمعرفة النقاط المحصل عليها من طرف أبنائهم ومتابعتهم ميدانيا وفي المنزل لتفادي الإخفاق في نهاية السنة، كما تعلمهم بالنظام الداخلي للمؤسسة، وذلك عن طريق مذكرة إعلامية لأولياء التلاميذ، تسلم إلى الأولياء في بداية الموسم الدراسي .

كانت هذه أهم الخدمات المدرسية المتوفرة من أجل الاهتمام بالتلميذ المتأخر دراسيا وهي جد قليلة.

فبالنسبة للجانب المادي فإن التلميذ لا يحتاج إلى كتب مدرسية فقط، بل هناك احتياجات مختلفة بالإضافة إلى الكتب المدرسية، كالإعلام الآلي الذي صار ضرورة لا بد منها، حيث بينت الدراسة الميدانية وجود نقص في هذا الجانب. وكذلك الحال بالنسبة للخدمات الثقافية التربوية، فهي جد قليلة.

وهذا النقص في الخدمات يشمل أيضا مجال الصحة إذ أن الفحص الطبي للتلاميذ المتأخرين دراسيا والتلاميذ بصفة عامة لا يتوفر إلا في بداية السنة الدراسية، وهي قليلة مقارنة بطول فترة الدراسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المتوسطين محل الدراسة لا تتوفران على أخصائي اجتماعي أ و نفساني بالرغم من حاجة التلاميذ الماسة إليه لأنهم بأصعب فترات حياتهم وهي فترة المراهقة.

كما أن الاتصال بالأولياء - رغم أن المدرسة تخصص له فترات منتظمة - لا يجدي نفعاً وهذا ما صرح به مديراً كل من المؤسسات وذلك لقلّة استجابة الأولياء للاستدعاءات الموجهة إليهم، وكذلك عدم المتابعة والاستمرارية في التعاون مع المؤسسة لاقتراح وإتباع الطرق المناسبة لعلاج التأخر الدراسي لأبنائهم.

وفي ظل هذا النقص الكبير الذي تعانيه المؤسسة سواء بالنسبة للجانب التنظيمي حول حالات التأخر الدراسي أو بالنسبة للخدمات المدرسية المتوفرة لعلاجها، فإن كل الأساتذة بالإضافة إلى الإدارة والمتمثلة في شخص المدير يتوقعون أن مستقبل ظاهرة التأخر الدراسي في تزايد مستمر، ونظراً لخطورة الظاهرة وتفاقمها فإن الأساتذة والإدارة يرون ضرورة الأخذ والعمل بجملة من الاقتراحات المهمة لعلاج هذه الظاهرة و تتمثل في:

-التقليل من الاكتظاظ في الأقسام لأن اكتظاظ الأقسام بالتلاميذ من بين العوامل التربوية المؤثرة بقوة في السير الحسن للدروس، إذ يؤثر على التلميذ ويقلل من استيعاب الدرس كما يؤثر على الأستاذ ويستنزف جهده وطاقته فلا يستطيع السيطرة على القسم والتحكم فيه.

-الاهتمام بمساعدة التلميذ المتأخر دراسياً وتوثيق الصلة بين الأسرة والمدرسة ، وهذا يدخل ضمن الدور التربوي والتوعوي للمؤسسة والذي لا يقتصر على التلميذ داخل المؤسسة فحسب بل يمتد إلى المحيط الخارجي، وهذا دليل على إدراك أهمية الأسرة في تأثيرها على المسار الدراسي للتلميذ.

-تزويد المدرسة بأخصائيين اجتماعيين، وأخصائيين نفسانيين وكذلك عرض التلميذ على مستشار التوجيه وذلك لأهمية الدور الذي يقوم به في مساعدة

المؤسسة والفاعلين التربويين في علاج هذه الظاهرة من خلال التعرف على ظروف الحالة والطريقة العلمية المنهجية في التعامل معها.

- الاهتمام بتحسين الجو المدرسي وتوفير المرافق الضرورية المساعدة على السير الحسن للدروس، وهذا يدل على وعي الأساتذة بأن الجو المدرسي الحسن الذي يتوفر على المرافق المختلفة يؤثر إيجابيا على الحياة المدرسية للتلميذ والعكس صحيح.

-الاهتمام بتكوين المعلم لما له من أثر في العملية التعليمية وبالتالي توفير أحد العوامل المهمة لضمان نجاح جيد أو مقبول للتلميذ.

-وضع التلاميذ المتأخرين دراسيا في فصول متجانسة حسب قدراتهم، و كذلك فتح مدارس خاصة لهم، وهذا يعني وعي المبحوثين بالفروق الفردية بين التلاميذ وأهميتها في التأثير عليهم.

-تزويد المدارس بأساتذة مختصون في مادة الدراسة ليتمكنوا من التعامل الجيد مع التلاميذ، وفهم نقائصهم المختلفة، وهذا يدل على أهمية التخصص في ميدان معين بالنسبة للأساتذة ودوره في علاج التأخر الدراسي.

- التقليل من الحجم الساعي الأسبوعي للتلاميذ وتخصيص دروس تدعيمية للمتأخرين دراسيا، لأن كثرة ساعات الدراسة تؤدي إلى الملل والنفور من الدروس، كما أنها تخلق لدى التلميذ اتجاهات سلبية نحو الدراسة.

-تحسين وضعية الأساتذة المادية والمعنوية، بحيث تجعل الأستاذ يتفرغ لمهنته فحسب، ويتعامل مع التلاميذ المتأخرين دراسيا على أحسن وجه.

وهذه الاقتراحات المختلفة إذا ما أخذت بعين الاعتبار، فإنها من الممكن أن تكون منطلقا لوجود طريقة تتبعها المدرسة في علاج حالات التأخر الدراسي كما تعكس أيضا إمكانية علاجه من مختلف الجوانب سواء تعلق الأمر بالمعلم أو بالتلميذ أو بالبيئة الأسرية، أو المدرسية⁽²⁶⁾.

خلاصة:

من خلال ما سبق نستخلص أن المدرسة الجزائرية لم تبلور بعد استراتيجية فعالة لمعالجة التأخر الدراسي، وهذا ما يظهر من خلال الآليات المستخدمة في العلاج حيث أنها غير مخططة، وغير كافية وهذا ما يؤكد الواقع الميداني للدراسة إذ أنه لا يوجد برنامج معين متفق عليه أو أسلوب محدد واضح تتبعه المؤسسة لعلاج التأخر الدراسي، كما أن النقص الكبير في الخدمات الاجتماعية المدرسية المقدمة للتلميذ المتأخر دراسيا داخل المؤسسات يؤكد عدم كفايتها لعلاج التأخر الدراسي، الأمر الذي انعكس سلبا على تنمية الجانب الترفيهي للتلاميذ، وهو جانب ضروري وفعال لنمو شخصيتهم نموا متكاملا وسليما.

كما أن المؤسسات لا تملك برنامجا لتفعيل التواصل بين الأسرة والمدرسة، حيث أن الاتصال بأولياء التلاميذ لا يتم إلا في الحالات الطارئة، وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكننا تقديم بعض المقترحات التي قد تساهم في مواجهة ظاهرة التأخر الدراسي، وتحد من تأثيرها، ومن أهم هذه الاقتراحات ما يأتي:

- الاهتمام المبكر و المكثف بهذه الظاهرة نظرا لما لها من انعكاسات سلبية على المدرسة والمجتمع ككل ذلك من خلال وضع إستراتيجية مخططة لعلاجها.

- العمل بفلسفة الخدمة الاجتماعية المدرسية وتطبيقها عمليا داخل المؤسسات التربوية من خلال التعرف على احتياجات التلاميذ بصفة عامة والتلاميذ المتأخرين دراسيا بصفة خاصة، ثم تليتها وذلك بواسطة تقديم خدمات متنوعة تشمل جميع احتياجات التلميذ سواء كانت ثقافية، تربوية، اجتماعية، ترفيهية، نفسية... وغيرها.

- ضرورة وجود مستشار التوجيه بصفة دائمة في المدرسة وذلك لما له من أدوار هامة علاجية، إنشائية، وقائية، سواء كانت على المستوى الفردي أو الجماعي أو المجتمعي لمساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها.

قائمة المراجع و الهوامش

- 1- د. لخضر عواريب ، د. محمد الساسي الشايب، "تطور الاصلاحات التربوية في المدرسة الجزائرية و معاناة المدرسين"، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص ، الملتقى الدولي حول المعاناة، جامعة ورقلة، 2013، ص 442-443 .
- 2- د.اخلاص علي حسين، "اسباب التأخر الدراسي لدى تلاميذ المدارس الابتدائية من وجهة نظر المعلمين"، مجلة الفتح، العدد 48، جامعة ديالي، 2012، ص.1
- 3- ابن منصور، " لسان العرب"، دار صادر: لبنان، ج4، ط1، 1990، ص 12.4- نضال اللطيف برهم، " الخدمات الاجتماعية"، مكتبة المجتمع العربي، ط1، 2004، ص.133
- 5- رشيد مرجانة، "التأخر الدراسي اللغوي لدى تلاميذ السنة التاسعة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس التربوي، جامعة الجزائر، 1989/1990، ص 26.
- 6- جابر عبد الحميد، "بحوث و دراسات نفسية"، مركز البحوث التربوية قطر، 1985، ص179
- 7- وفيق صفوت مختار "المدرسة و المجتمع و التوافق النفسي للطفل"، دار العلم و الثقافة، القاهرة، 2003، ص.150

- 8- المديرية الفرعية للتكوين، "دروس في التربية و علم النفس"، الطباعة الشعبية للجيش الجزائري، 1973-1974، ص 113.
- 9- عبد الرحمان العيسوي، "النمو النفسي و مشكلات الطفولة"، دار الراتب الجامعية، بيروت، المجد، 11 ط1، 2001-، 2002 ص 84.
- 10-Francine Best، « L' échec scolaire »، Paris، P. U. F 2^{ème} éd 1999، p3.
- 11- علي تعوينات، "التخلف الدراسي أسبابه وطرق علاجه"، مجلة التربية ثقافة باتنة، العدد4، نوفمبر- ديسمبر، 1991، ص 42 .
- 12- صالح علي شحادة عبد الله، "ظاهرة التخلف الدراسي"، رسالة ماجستير، علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1984/1985، ص 20 .
- 13- مديرية التقييم والتوجيه والاتصال، "التسرب المدرسي في التعليم الأساسي والثانوي"، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة رعاية، الجزائر، فيفري، 2000 ، ص 5 .
- 14- سميرة أحمد السيد، "علم اجتماع التربية"، دار الفكر العربي، ط1، 2003، ص 96.
- 15- المان اسماعيل، "وجهة نظر حو التسرب الدراسي" ، سلسلة الملفات التربوية ، موعدك التربوي، المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر ، العدد6، 2001 ، ص 19.
- 16-Guy Avanzini، « L' échec scolaire »، éd centurion، paris.
- 17- بولا حريقة، "موسوعة الأسرة الحديثة"، بسيكوبيديا "، سنتر نوبيليز، بيروت، لبنان، ج 13 ، ط 1 ، 2001 ، ص 101 .
- 18- المرجع السابق، ص 62.
- 19- جريدة الخبر، العدد 4741، 2006/06/28، ص 4.
- 20- المركز الوطني للوثائق التربوية، "نافذة على التربية"، وزارة التربية الوطنية، العدد 61، مارس 2004، ص 1.
- 21- المرجع السابق، ص 1.
- 22- محمد خان، "التقويم في الجامعة بين الهدف والإنجاز"، مداخلة في الملتقى الوطني حول التربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/10/9، ص 151 .

- 23- طاهر الجميعي، "تحليل يتضمن المحاور الأساسية للتقويم المدرسي"، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، العدد 1، نوفمبر 1994، ص. 83.
- 24- المرجع السابق، ص. 84.
- 25- ليلي محمدي، "التأخر الدراسي عوامله و طرق علاجه"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة 08 ماي 1945، 2008/2007، ص132، غير منشورة.
- 26- المرجع السابق، ص 137.